

تسما بما هو آت :

قادة ١ - لأجل تطبيق أحكام الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بموائد الأملاك المبينة تعتبر منطقة حدود عوائد أملاك بندر منوف حسب البيان الملاحق بهذا المرسوم والموضح على الخريطة المرافقة له .

قادة ٢ - لكل وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا من أول يناير سنة ١٩٤٤ .
صدر بقصر عابدين فى ٢٢ صفر سنة ١٣٦٣ (١٧ فبراير سنة ١٩٤٤)

قاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

وزير المالية

شعطفى النحاس

أمين عثمان

بيان حدود منطقة عوائد أملاك بندر منوف

(أولا) الحد الشمالى ، ويتكون من جزأين :

الجزء الأول : خط يتبدىء من علامة من قضيب حديد مرموز لها على الخريطة بحرف (أ) موضوعة عند تقابل الحد الفاصل بين القطعتين ٥٥٥٥ بحوض الطليان رقم ٣ بالحد الشرقى لترعة التمانيات ثم يتجه الى الشرق مائلا الى الشمال متبعا الحد الجنوبى لترعة التمانيات حيث ينتهى بعلامة من قضيب حديد موضوعة عند نقطة تقابله بالحد الغربى للجسر الغربى لترعة السرساوية ومرموز لهذه العلامة على الخريطة بحرف (ب) .

الجزء الثانى : خط يتبدىء من العلامة (ب) سالفة الذكر ثم يتجه الى الشرق مائلا الى الجنوب متبعا خط التحديد الجنوبى لترعة السرساوية حيث ينتهى بعلامة من قضيب حديد موضوعة عند تقابله بالحد الفاصل بين حوضى الدب البحرى رقم ٣٠ والاطلاق رقم ٣٣ ومرموز لهذه العلامة على الخريطة بحرف (ج) .

(ثانيا) الحد الشرقى ، ويتكون من ستة أجزاء :

الجزء الأول : خط يتبدىء من العلامة (ج) سالفة الذكر ثم يتجه الى الجنوب مائلا الى الشرق متبعا خط التحديد الغربى لترعة السرساوية حيث ينتهى بعلامة من قضيب حديد موضوعة عند تقابله بالحد الفاصل بين حوضى الصباحية رقم ٣٦ والخليجين رقم ٣٥ ومرموز لهذه العلامة على الخريطة بحرف (د) .

قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٤

بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٣ - ١٩٤٤

شحن قاروق الأول ملك مصر

تقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

قادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٣ - ١٩٤٤ القسم ٦ "وزارة المالية" فرع ١ "الديوان العام" باب ١ "ماهيات وأجر ومرتبات" اعتماد إضافى قدره ٩٨١ ج.م (تسعائة وواحد وثمانون جنيا) لإنشاء مراقبة عامة للقرض الوطنى .

لأخذ هذا الاعتماد الإضافى من الوفورات العامة للميزانية .

قادة ٢ - لكل وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

بأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين فى ٢٢ صفر سنة ١٣٦٣ (١٧ فبراير سنة ١٩٤٤)

قاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

شعطفى النحاس

وزير المالية

أمين عثمان

مرسوم

بتعديل حدود بندر منوف الواجب تحصيل عوائد أملاك على المباني الداخلة فيها

شحن قاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٢٧ من الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ المبينة بها المدن والبنايا المقررة ربط عوائد أملاك على مبانيها ؛

لعمل الأمر العالى الصادر فى ١٧ أبريل سنة ١٩١٠ بتحديد دائرة بندر منوف الواجب تحصيل عوائد أملاك على المباني الداخلة فيها ؛

لأن ما حصل فى هذا البندر من الاتساع يدعو الى تعديل هذه الدائرة ؛

لأن ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛